

عليه فانه اذا قال انت علي حرام اعني به طلاقا مني احدى وروي
هكذا عن عمر بن الخطاب والزهرري وقد روي عن مسروق ابي
سليم بن عبد الرحمن والشعبي ليس بشي لانه قول هو كاذب فيه
وهذا يبطل الظاهر فانه منكر من القول ووزر استدراج الكفار
ولان هذا ايقاع الطلاق فاشبهه قوله انت باين وان طالق روي
عن احمد انه اذا نوي اليمين كان يمينا فانه قال في روايه مهنا انه
اذا قال في رطبيه انت علي حرام ونوي يمينا ثم تركها رجع اشهر
هو يمين وانما الابل ان يحلف بالله تعالى لا يترب امراته فظاهر
هذا انه ان نوي اليمين كانت يمينا وهذا ذهب بن مسعود
وقول ابي حنيفة والشافعي من روي عنه عليه كفاره يمين ابو بكر
الصديق ابن عمر وابن عباس وعائشه وسعيد بن المسيب والحسن
وعطاء وطاوس وسليمان بن يسار وقتاده والاوزاعي في المتفق
عليه عن سعيد بن جبيرانه سمع بن عباس يقول اذا حرم الرجل
عليه امراته فهي يمين ينكحها وقال لقد كان لكم في رسول الله اسوه
حسنه ولان الله تعالى قال يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك
تلتقي برضات ارجلكم والله غفور رحيم قد فرض الله لكم تحلة
ايمانكم فحلال الحرام يمينا ومعنى قوله نوي يمينا والله اعلم انه نوي
يشوله انت حرام نزل وطبها واختيارها واقام ذلك مقام قوله والله لا
وطبها **فصل** وان قال انت حرام اعني به الطلاق فهو طلاق
رواه الجماعة عن احمد وروي ابو عبد الله النبي بوري لانه قال اذا
قال انت علي حرام ارى به الطلاق كنت اقول انها كالاتلاق بغيرها والظاهر

وهذا

وهذا اكانه رجوع عن قوله انه طلاق وخجه انه صريح في الظاهر
فلم يصح طلاقا بقوله ارى به الطلاق كما لو قال انت علي كظها ابي اعني
به الطلاق قال القاضي ولكن جماعه اصحابنا على انه طلاق ومعنى
الرواية المشهوره التي رواها عنه الجماعة بلفظ الطلاق كان طلاقا
كالوصية وقال هذا الطلاق وليس هذا صريح في الظاهر وانما هو صريح
في التحريم والتحريم يتنوع بالتحريم بالظاهر والي تحريم بالطلاق فاذا
بين بلفظ اراد به تحريم الطلاق وجب صرفه اليه وقوله وهو
تحريم لا يرفع الا بالكفاره فلم يمكن جعل ذلك طلاقا بخلاف
مشتقنا ثم ان قال اعني به الطلاق او نوي به لثما مني لث نص عليه
احد لانه اني لالف واللام التي للاستغراق تسبب التحريم فيدخل
فيه الطلاق كحله واذا نوي لث لث فتد نوي بلفظه ما يحتمله من
الطلاق فوقع كما لو قال انت باين وعنه لا يكون الا فاحتي بنوبها
سواء كانت فيه الالف واللام او لم يكن لان الالف واللام يكون لغير
الاستغراق في اكثر اسماء الاجناس وان قال اعني به طلاقا فهو وحده
لانه ذكره منكر ان يكون طلاقا واحدا نص عليه احمد وقال في روايه
حنبل اعني طلاقا مني واحده او اثنتان اذا لم يكن فيه الف واللام
فصل وان قال انت علي كظها ابي نوي به الطلاق لم يكن طلاقا
لانه صريح في الظاهر فلم يصلح كتابه في الطلاق كما لا يكون الطلاق
كتابا في الظاهر ولان الظاهر كمشبهه من نوي تحريم على التام والطلاق
يغيب تحريمها غير مريد فلم يصلح كتابه باحد من الاخر ولو صرح
به فقال اعني به الطلاق لم يصح طلاقا لانه لا يصلح كتابه به عنه